الديمقراطية . . . وصعوبة ممارستها في المجتمع العراقي المعاصر
دراسة تحليلية في علم الاجتماع السياسي

د. حمدان رمضان محمد(*)

المقدمة

ما أحوجنا نحن -العراقيين- إلى البحث الموضوعي والمناقشة الهادئة واستطاع المستقبل بأكثر مما نعطي من وقت لدراسة الماضي، وفي الوقت نفسه ما أصعب ان يظل الإنسان رابط الجأش، ويضبط نفسه وحوله من يسقطون أرضا بالرصاص، وآخرون في السجون وآخرون مشردون. ولكن لا يجوز ان تكون العواطف والمشاعر بديلا عن العقل والتفكير الهادئ والمنهج العلمي؛ لأن هذه الأمور ضرورية لكي تسير على هدى، وان تحدد أهدافنا، وان نتعامل مع بعضنا، وهذا التعامل هو جوهر الديمقراطية في النهاية.

ونحن في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وعندما نتأمل العالم من حولنا والأنظمة السياسية في الدول جميعها، ما عدا قلة منها نجدها أنظمة تأخذ بالمنحى الديمقراطي بدرجة أو بأخرى، وجميع الأنظمة الديمقراطية قد تدرجت في توسيع قاعدة المشاركة السياسية إلى المستوى الذي يزيل التمييز ضد أبناء الشعب في ممارسة حقوقهم السياسية سواء في ذلك التمييز القائم على أساس اللون أم العقيدة أم الجنس، لقد تباينت المجتمعات السياسية في إحقاق مبدأ المساواة أمام

(*) قسم الاجتماع _ كلية الآداب / جامعة الموصل.

القانون، فمنها من أدرك هذه المساواة في مطلع القرن الحالي، ومنها من أدركها في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، عندما نشطت الأفكار السياسية المعنية بحقوق الأمور.

هذا وللديمقراطية مؤشرات عدة أبرزها اتساع قاعدة اتخاذ القرار وممارسة حرية الرأي والتعبير، ولكن أبرزها على الإطلاق المشاركة السياسية التي لها مؤشرات عدة ينظر إليها من قبل الحقوق وهي: حق مخاطبة السلطات العامة، وحق تولي المناصب السياسية العليا، وحق الترشيح إلى المناصب السياسية، والعضوية في المجلس النيابي وغيرها من الوظائف العامة، وحق الانتخاب، و(حق الاقتراع) من أهم الحقوق السياسية؛لأنها أرضه الديمقراطية، بمعنى أن الشعب يختار نوابه ليتولوا سلطة الحكم نيابة عن الشعب. الذي يملك سلطة تغييرهم عن طريق آلية الاقتراع في صناديق الاقتراع ومن خلالها يطبق المبدأ الديمقراطي الأصيل (التداول السلمي للسلطة).

وثمة حقيقة جوهرية مفادها ان الديمقراطية في مجتمعنا ناجمة أصلا عن تنامي القوى الاجتماعية الساعية إلى المشاركة السياسية، وعجز المؤسسات السياسية عن استيعابها وتلبية مطالبها.

وإذ كانت الديمقراطية الجارية في قطرنا في الوقت الحاضر نابعة من كونها خطوة متقدمة على طريق توسيع المشاركة السياسية، فان ضمانها للمواطنين لن يتحقق إلا بتعدد القنوات المؤسسية على اختلاف أشكالها وأنماطها.

تحديد مشكلة البحث

إن الخيار الديمقراطي العراقي خيار واقعي من حيث الظروف والتطور التاريخي، كما أنه واقعي من حيث انسجامه مع قيم المجتمع وحضارة الأمة، وهو واقعي من حيث انسجامه مع التحولات الإقليمية والدولية، كما أن إمكانيات تحقيقه متعددة وكبيرة، ولتحقيق هذه الواقعية في الخيار الديمقراطي فان التوجه نحو تسريع عملية التحول الديمقراطي في المجتمع إنما يعمل على حفظ طاقات وجهود الحكومة والقوى السياسية، وتعفا الأمة من معارك إعلامية وسياسية داخلية وغيرها، وقد أصبحت الحرية مطلبا عاما لكل الفئات الاجتماعية للمجتمع العراقي، ولذلك فان الحكومة مدعوة اليوم إلى توسيع هامش الحريات السياسية، وتبني برامج التحول الديمقراطي بطريقتنا على وفق قيمنا وإعادة الوحدة الوطنية الداخلية بين أبناء الشعب الواحد على قاعدة تجاوز التقسيمات الممزقة للوطن والأمة على حد سواء، وان الفئات جميعها والقوى السياسية في النهاية جزء لا يتجزأ من هذا البناء الذي تتربع على قيادته.

وان عملية استبعاد الآخر إنما هي قتل لطاقات خلاقة من أبناء هذا الوطن، وخلق لإشكاليات اجتماعية تشكل المدخل الأكبر والاهم لعدم الاستقرار المنشود الذي يهز البنية الاقتصادية والاجتماعية ويهدد الكيان السياسي والاجتماعي ككل، كما انه يضعف من قدرة الوطن على مواجهة التحديات والأخطار الخارجية، ولعل ما نعيشه اليوم من واقع اليم إزاء الضعف الذي يتبدى من مواقفنا وعلاقاتنا الدولية مؤشر على صحة هذا الاستدلال. إن دفع عجلة التحول الديمقراطي في المجتمع سيجعل الاستقلال والتنمية والوحدة الوطنية أسسا لازمة للعملية التربوية، ولإنتاج أجيال من القادة وعمالقة الفكر تساهم في التطوير الحضاري.

إننا نقف اليوم على أبواب تحول استراتيجي مهم في التحولات الديمقراطية في الوطن، والسؤال الكبير يتعلق بطريقة تعامل نظام الحكم والقوى السياسية مع هذه المرحلة الجديدة؟ وعليه نحدد مشكلة البحث بالأسئلة الآتية. ماهية الديمقراطية وما أسباب صعوبة المشاركة السياسية في المجتمع العراقي المعاصر؟ وما أهم الآثار التي تركتها هذه الصعوبة؟ وهل ينجح العراق في بناء نظام ديمقراطي بوصفه نموذجا في الوطن العربي يمكن أن يقتدى به في العقد الأنظمة من القرن الواحد والعشرين؟ فعلى الأجيال الجديدة في الحكم والمجتمع في العراق العمل بوضوح ودقة حتى لا تكون رياح التغيير السياسي غير المنضبطة هي المدخل لتشكيل صورتنا وتاريخنا القادمين.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث من خلال الانطلاق نحو أدوات مجتمعية جديدة في بناء الحياة وأحداث التنمية المستدامة، ونشر السعادة والرخاء في ربوع الوطن، ولذلك فلابد من السعي إلى تحقيق الديمقراطية على قواعد وأسس تراثنا وحضارتنا الخاصة، وذلك بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية والاستقلال والتكامل المجتمعي والتنمية والمستقلة، وتكريس الوطن بوصفه مكونا أساسيا للنظام العالمي، وتطوير قدراتها على مواجهة التحديات والأخطار الخارجية ولا سيما الهجمة الصهيونية الاستعمارية على الأرض والمقدرات الوطنية.

أهداف البحث

1. يرمي البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف والأغراض، لعل أهمها ما يأتي:

توضيح ماهية الديمقراطية في المجتمع.

2. معرفة أسباب صعوبة الممارسة الديمقراطية في المجتمع العراقي المعاصر.
3. الكشف عن أهم الآثار التي تركتها صعوبة ممارسة الديمقراطية في المجتمع العراقي المعاصر.
4. وضع عدد من المقترحات والتوصيات لغرض علاج صعوبة الممارسة الديمقراطية في المجتمع العراقي المعاصر.

تحديد مفهوم الديمقراطية

تستخدم كلمة الديمقراطية في مواضيع كثيرة ولكن معناها الأصلي مشتق من الأصل اليوناني القديم، ولفظ الديمقراطية مركب من شقين الأول (Demos) ومعناه الشعب، والثاني (Crates) ومعناه السلطة أو الحكم، وبذلك يكون المعنى (سلطة أو حكم الشعب)[1].

وفي الغرب يستعمل اصطلاح الديمقراطية بالمعنى الذي أعطته إياه الثورة الفرنسية، ويشمل المضمون الواسع لهذا المصطلح حق الشعب المطلق في أن يشرِّعَ بجميع الأمور العامة، بأغلبية أصوات نوابه، وعلى هذا فان (إرادة الشعب) حرة لا تقيد مطلقا بقيود خارجية، فهي سيدة نفسها، ولا تسأل أي سلطة غير سلطتها[2].

(1) ناجي علوش، الديمقراطية: والاشكالات، المؤسسة العربية للنشر، عمان، 1994، ص 12.

(2) محمود الخالدي، الديمقراطية في ضوء الشريعة الإسلامية، سلسلة دراسات من أجل فهم الصحيح للإسلام، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، 1986، ص10.

ومن التعريفات الأكثر شهرة عن الديمقراطية هي: (حكم الشعب بالشعب وللشعب)(3). أو كما يعرفه ابراهام لنكولن (حكم الشعب بواسطة الشعب لمصلحة الشعب)، وهذا التعريف أخذه لنكولن من رجل الدولة الاثيني كليون(4). ولما كان من الصعوبة عمليا ان يحكم الشعب نفسه، فقد استبدل روسو قاعدة الإجماع بقاعدة الأغلبية. ومع صعوبة الأخذ بقاعدة الأغلبية أيضا، أهل روسو الديمقراطية النيابية محل المباشرة، أي قصر مهمة المواطنين على انتخاب النواب الذين يباشرون السلطة نيابة عنهم(5)، ويذكر (ذيبان) بأنه إذا كان مفهوم الديمقراطية يعني اتساعا في التمثيل، فان مفهوم الدكتاتورية يعني ضيقا في التمثيل(6).

وفي الحياة النيابية القائمة على الانتخاب، وتمثيل الشعب، يعد القانون الذي يصدر عن الإرادة العامة للأغلبية المنتخبة هو الذي يسير إدارة الحكم، وهنا ليس هناك ما يحول دون رأي الأغلبية، فهو ذات مصونة، لا تعلو سلطة فوق سلطتها. وعلى هذا فان ابرز مرتكزات وخصائص الديمقراطية ما يأتي:

- السيادة للشعب مطلقا.
- احترام الإرادة العامة للجماهير.
- رأي الأغلبية هو المعيار الصادق والمعبر عن الحقيقة الصادقة.

---

(3) محمد نصر مهنا، علم السياسة، دار غريب، القاهرة، 1997، ص 329.

(4) ناجي علوش، مصدر سابق، ص13.

(5) محمد نصر مهنا، مصدر سبق، ص 330.

(6) سامي محمود ذبيان، شقاء الديمقراطية في الوطن العربي، أي ديمقراطية؟ ديمقراطية من؟، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1997، ص81.

- إن العقل هو الذي يمثل المرجع الوحيد لسن القوانين[7].

ويمكن بصورة عامة ان نعرف الديمقراطية بأنها حكم الشعب بالشعب لمصلحة الشعب وقد تعرف مصلحة الشعب بأغلبية:

- تحقيق أقصى قدر من الحريات والعدالة والديمقراطية.
- تحقيق أدنى قدر من أسباب التناقضات بين أفراد المجتمع سواء أكانت اجتماعية أم اقتصادية.
- ترشيد التنمية بحيث توجه التنمية لصالح القطاعات الأوسع من المجتمع أولا.

وفي سبيل ذلك قد تتخذ الحكومة صورا مختلفة كالفصل بين السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية وغيرها[8].

وتأخذ الديمقراطية عدداً من الأشكال التي تختلف من حالة إلى أخرى وفق عدد السكان أو المستوى الحضاري والتقدم والنمو ولكن كلها يجب أن تتميز بما يأتي:

- تمثل الأغلبية للحكم.
- الانتخاب الحر.
- حرية التعبير وتتضمن حرية إنشاء الأحزاب.

---

(7) محمود الخالدي، مصدر سابق، ص 11.

(8) خالد عبدالعزيز وآخرون، الديمقراطية والتربية في الوطن العربي، أعمال المؤتمر العلمي الثالث لقسم أصول التربية في كلية التربية، جامعة الكويت، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 514.

- انتخاب القيادات المؤثرة في مصالح الشعب.
- الحكومة تخضع لسلطة نواب الشعب.
- الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.
- المساواة في الحقوق والواجبات للمواطنين جميعهم.
- وضع الدستور والاستفتاء الحر عليه.

وفي الدولة الديمقراطية يتمتع المواطنون الأحرار بحماية سلطة الدولة؛ وذلك بتحقيق مبدأ الحرية والمساواة في الحقوق والواجبات ويفتح الأبواب الحكومية كلها أمام الجميع من دون أية تفرقة، وفي أحوال كثيرة يكون اختيار عدد من القيادات بالانتخاب الحر.

أي أن السلطة والحكم تستمد من الشعب مباشرة، ولكن لصعوبة التطبيق فإنها تطورت إلى أن أصبحت هي صيغة للحكم، إذ يباشر المواطنون حقوقهم من خلال ممثلين لهم مختارين بالانتخاب الحر، ويكون هؤلاء الممثلون مسؤولين أمام الشعب[9].

أما التعريف الإجرائي للديمقراطية فهو: إنها الحكومة التي تقوم على أساس السيادة الشعبية، وتحقيق الحرية والمساواة السياسية للمواطنين، وتخضع السلطة فيه لرقابة الرأي العام.

---

(9) المصدر نفسه، ص 514.

معايير الديمقراطية

يتضح لنا من العرض السابق لمفهوم الديمقراطية أنها متواضعة في طرح نفسها، وواقعية في تحديد مهماتها وبيان قدراتها، فهي لا تدعي بأنها شريعة بديلة من غيرها من الشرائع، ولا هي تطمح أن تكون عقيدة منافسة لغيرها من العقائد السياسية الشاملة إنما تنظر الديمقراطية إلى نفسها على أنها منهج ضرورة توصلت الإنسانية إليه عبر مرارة تجارب نظم الحكم عبر الديمقراطية.

لذلك كان لابد من وجود معايير للحكم على وجود نظام ديمقراطي من عدمه، ومن ثم توظيف تلك المعايير لتقييم أداء الممارسة الديمقراطية وقد كان (لروبرت دال) فضل في وضع خمسة معايير للدلالة على وجود ممارسة للديمقراطية وقياس المستوى الذي بلغته تلك الممارسة[10]، وهي:

1. المشاركة الفعالة

وتتحقق المشاركة السياسية الفعالة في عملية اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة بقدر ما يتاح على أرض الواقع من فرص متساوية، وتتوافر معطيات كافية تسمح للمواطنين بالتعبير عن اختياراتهم، فيما يجب أن تكون عليه القرارات الجماعية الملزمة، وتتيح لهم وضع تساؤلاتهم حول الخيارات المتاحة، والحصول على المعلومات المتعلقة بها، والتعبير عن الأسباب التي تجعلهم خيارا على الآخر.

---

(10) د. علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي / 19، دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص 28.

2. تساوي الأصوات في المراحل الحرجة

وهذا يعني ان يكون وزن صوت كل مواطن مساويا لوزن صوت غيره من المواطنين؛ وذلك عندما يكون القرار المطلوب اتخاذه قرارا حرجا، يتوقف وجود الممارسة الديمقراطية على قبول نتائجه، ومن ابرز المراحل الحرجة مرحلة إقرار الدستور، وما يماثلها من قرارات مهمة، تعدها الجماعة قضايا يؤسس عليها النظام الديمقراطي[11].

3. الفهم المستنير

أي مدى امتلاك متخذي القرارات الديمقراطية للمعرفة والدراية السياسية التي تتطلبها سلامة اتخاذ القرارات واطلاعهم على المعلومات المتعلقة بالقرارات المطلوب اتخاذها.

4. سيطرة متخذي القرار الديمقراطي على جدول أعمال العملية الديمقراطية

وهذا المعيار يعني أن تكون هناك مشاركة فعلية من قبل متخذي القرار الديمقراطي، بشكل مباشر أو غير مباشر، في تحديد القضايا والمسائل المطروحة لاتخاذ قرارات ديمقراطية بشأنها، وهذا يتطلب ألاَّ يترك أمر اختيار القضايا والمسائل المطلوب حسمها ديمقراطيا لفرد أو لقلة، إنما يجب أن يكون للشعب أو الكثرة منه رأي في تحديد القضايا، والمسائل الواجب طرحها، وتعيين الوقت المناسب لطرحها[12].

---

(11) المصدر نفسه، ص 31-32.

(12) د. علي خليفة وآخرون، حوار من أجل الديمقراطية، دار الطليعة، بيروت، 1996، ص 139.

5. نطاق من يشملهم حق المشاركة في اتخاذ القرارات الديمقراطية

ويختص هذا المعيار بتحديد نطاق اتساع المشاركة في العملية الديمقراطية ويتحقق الشمول الكامل عندما يتسع نطاق المواطنة، وتمنح حقوق المشاركة السياسية، للبالغين من الجنسين كافة، من بين المقيمين إقامة دائمية في البلد المعني[13].

هذه هي المعايير التي يستدل بها على وجود عملية الديمقراطية ويقيم بها أداء الممارسة الديمقراطية.

مكونات الديمقراطية

إن الديمقراطية ليست بذرة موجودة في الثقافة الخاصة بأي شعب، ولكنها نتاج لتضافر عوامل متعددة داخلية وخارجية، يدفع إلى إحداث تغيير في النظام السياسي القائم من خلال تحليل الواقع بموضوعية، وبكل ما فيه من النزعات والتوازنات والمطالب المتميزة والمتعددة والمتباينة التي تكون حقيقة هذا الواقع السياسي الخاص بكل مجتمع، وتتلخص هذه العوامل بما يأتي[14]:

أ. البنية السياسية والتوزيع الاجتماعي.

ب. البنية الاقتصادية والثقافية.

ج. طبيعة السياسة الخارجية ومقوماتها.

د. الموقع الجيوسياسي لكل دولة.

---

(13) المصدر نفسه، ص 140.

(14) خالد عبدالعزيز وآخرون، مصدر سابق، ص 465.

وتحتاج هذه العوامل إلى معالجة وتحليل ودراسة عن طريق الحوار والمشاركة والمساءلة والشفافية والمحاسبة، كما أن تطبيق الديمقراطية السياسية العامة القائمة على المساواة والعدل والحرية تحمي الفرد من تعسف الحاكم وظلمه، وتوفر له المساواة التامة مع جميع الناس أمام القانون والدستور في ظل ما يسمى بالتعددية السياسية، وحرية اختيار جميع المواطنين لممثليهم، ويعد نهجا أساسيا لبلورة مسيرة أي مجتمع ونجاح أي أمة في مواجهة التحديات، وثمة خطان يحكمان المسار الديمقراطي، أحدهما سياسي والآخر اجتماعي، وإذا كانت للمسار الاجتماعي خصوصياته الثقافية والدينية والتاريخية، فان المسار السياسي يكاد يتشابه مطلبا وتكوينيا بين كل المجتمعات على قاعدة تداول السلطة وإفساح الحريات العامة(15).

الأحزاب والديمقراطية في المجتمع العراقي المعاصر

إن وجود الأحزاب في المجتمع ضرورية؛ لأنها تؤدي إلى تماسك المجتمع وتصون وحدته، فهي صمام الأمان فيه لاستمرار تطوره نحو الأحسن والأفضل؛ إذ تكون رقيبة بعضها على بعض ولذلك فهي تعد حارسا نافعا للمجتمع، فالناس بتكوينهم الطبيعي منقسمون عل فئتين: الأولى تخشى الشعب ولا تثق به وتود أن تسلبه جميع حقوقه لتفرض عليه حكم الإرهاب وهذه الفئة هي الأقلية، وفئة ثانية تعد نفسها من الشعب وتثق به وتقدره حق قدرة وتعده مصدر السلطة كلها وهو أهل لحكم نفسه بنفسه وهذه الفئة هي الأكثرية(16).

---

(15) خالد عبدالعزيز وآخرون، مصدر سابق، ص 465.

(16) إبراهيم حداد، الديمقراطية عند العرب، مطابع سميات، بيروت، 1959، ص 151.

لكن إذا كان إعلان الأحزاب السياسية في مجتمعنا ما هو إلا مجرد رفع لافتات حديثة (كالأحزاب الإسلامية، والأحزاب العلمانية، والأحزاب الاشتراكية، والأحزاب التقدمية، والأحزاب الديمقراطية، والأحزاب والحركات التحررية.... وغيرها من المسميات الحزبية) مقتصرة على كيانات طائفية تقليدية، فأن الخطير في مثل هذا الأمر هو اننا نسعى أحيانا إلى طبيعة ما نتعامل به انخداعا بما يسمى حداثة، وإذا صدقنا أنفسنا أيضا في أننا حولنا القبائل والطوائف إلى أحزاب بمجرد تغيير أسمائها سيكون من حقنا ان نعتمد على نتائج الانتخابات لتحديد الأقلية والأغلبية واتجاهات الرأي العام وتداول الحكم بين الأحزاب والائتلافات التي تفوز في هذه الانتخابات وواقع الحال إذا كنا لم ننسَ ان التصويت محكوم بالكيانات القبلية الطائفية ولكل حزب أن يحصل على أصوات قبيلته وطائفته في الانتخابات الحالية والمقبلة على ذلك فان استعباد رأي الأقلية وحكم الأغلبية وفق منطق التعددية اللبرالية لا يعكس في هذه الحالة تفاعلا تضمنه مرونة التشكيل الاجتماعي ومؤسساته ولكنه يفضي إلى التحول من صيغة التراضي التقليدية والشورى إلى حرب أهلية بين من استقروا في السلطة إلى اجل غير مسمى وبين من استبعدوا منها بواسطة الانتخابات[17].

أسباب صعوبة الممارسة الديمقراطية في المجتمع العراقي المعاصر

1. التخلف الاجتماعي الذي يؤدي إلى الابتعاد عن التصنيع في المجال الاقتصادي وعن التنظيم المهني والحزبي في الحياة السياسية، كما يقل في هذه الحالة حجم

---

(17) عادل حسين، المحددات التاريخية والاجتماعية للديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد/9، 1984، ص 16.

الطبقة المتوسطة التي تزيد من التماسك وتقرب بين الطبقات الاجتماعية وتقبل على ممارسة المشاركة السياسية وتبني منظومة من المؤسسات الوسطية والجمعيات المستقلة القادرة على تدريب المواطنين سياسيا وإقامة نوع من الاستقرار في المجتمع، وهي جميعا شروط لازدهار الديمقراطية.

2. إن الأمية والفقر يعملان ضد انتشار الوعي وإضعاف قوة الرغبة في المشاركة، وهما أمران ضروريان للممارسة الديمقراطية.

3. تعمل الانقسامات الإقليمية والطائفية ضد التصرف العقلاني للمواطن، وتحرمه من ممارسة حريته الفردية، وتقف عقبة في وجه نمو القيم والمثل الديمقراطية.

4. يسهم وضع المرأة بعامة وانفراد الرجل بالسلطة داخل العائلة في إضعاف انتشار المناخ الديمقراطي في المجتمع(18).

5. عدم شعور غالبية أفراد المجتمع العراقي في التأثير في مجريات الحياة السياسية سواء كان من خلال النقد البناء أو من خلال إبداء الرأي في القضايا التي يواجهها المجتمع العراقي.

6. تفشي السلبية السياسية بين اغلب أفراد المجتمع العراقي؛ بسبب اهتزاز الثقة بالمؤسسات البرلمانية، أو لخوفهم من الخوض في المجال السياسي أو انشغاله بمشكلاته الخاصة.

7. عدم احترام رأي الآخرين والأخذ بمبدأ التنافس الفكري؛ إذ ان تعدد الآراء والاجتهادات من الظواهر الصحية داخل المجتمع وليس العكس.

---

(18) فريدة النقاش، كتاب الديمقراطية وأثره المباشر على تقدم المرآة العربية، مجلة قضايا عربية، بيروت، العدد/4، 1981، ص 131.

8. عدم مبادرة المواطن العراقي في تحديد موقفه ورأيه من الأحداث التي تحدث في مجتمعه وترك ذلك للجهات الرسمية العليا لكي تتكفل بها وهذه انسحابية اجتماعية وسياسية من النشاط الاجتماعي اليومي التي تضعف الممارسة الديمقراطية على نحو غير مباشر، وهذا يخلق عدم ثقة متبادلة بين المواطن العراقي والجهات الرسمية في الدولة، ومن ثم تتبلور فجوة بينهما وهذه صلة اجتماعية سياسية مرضية[19].

9. ان الديمقراطية تواجه معضلة حل المعادلة الصعبة بين الفرد والمجتمع إذ لا يستطيع المرء قبول الرأي القائل بان الديمقراطية هي ممارسة الحرية على علاتها ولاسيما إذا كان المقصود بها الحرية الفردية، ولا يمكن ان تكون ممارسة الحرية في المجتمع محصلة حسابية للحريات الفردية؛ لأنه من البديهي أن حريات الأفراد ومصالحهم تتعارض مع بعضها في كثير من الجوانب، ومن هنا يبرز مفهوم الحرية النسبية، أي: أن يتنازل المرء عن جزء من حريته للمجتمع مقابل ان يصون الأخير له الجزء الباقي، ومن هنا فان التناقض الثاني في مسألة الديمقراطية هو انها ممارسة الحرية المنقوصة وليست المطلقة[20].

آثار صعوبة الممارسة الديمقراطية في المجتمع العراقي المعاصر

1. صعوبة تفجير طاقات المواطنين العراقيين وتحرير مكنوناتهم الدفينة التي سحقها الكبت والحرمان والخوف والتردد والشعور بالإهمال.

---

(19) برهان غليون، حول الوحدة الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد/ 6، 1986، ص 10.

(20) خالد الناصر، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد/9، 1983، ص82.

2. غياب الرأي العام من ممارسة تأثيره الضروري في فرض احترام قيمة الإنسان والعمل على توفير مستلزمات تقدمه.
3. صعوبة تحقيق السلم الاجتماعي بين فئاته المتباينة بحيث تبقى معرضة للاهتزازات والثورات.
4. عدم الموازنة والتوفيق بين ذاتية الفرد العراقي ونزوعه نحو الحرية والحاجة الاجتماعية لتطوير حسه بالتزامه الاجتماعي من خلال المواطنة والمشاركة بالحقوق والواجبات لخدمة الأهداف الاجتماعية والصالح العام للمجتمع العراقي كله.

علاج صعوبة الممارسة الديمقراطية في المجتمع العراقي المعاصر

إن علاج صعوبة الممارسة الديمقراطية في المجتمع العراقي المعاصر يمكن ان يكون من الجوانب أو المسارات الآتية:

1. روح التضامن والتعاون، إن روح التضامن والتعاون بين مختلف الجماعات والهيئات هي أولى وسائل العلاج لأداء ذلك النظام الديمقراطي، فإذا كان ذلك النظام عاجزاً مثلا على ان يسير بيسر وتوفيق حين يستند داخل البرلمان إلى أحزاب متعددة فان روح التعاون بين الأحزاب ضرورية.
2. روح التطور في تطبيق الأنظمة واللوائح.
3. العقلية العملية التي لا تعتمد على الخلافات النظرية والاعتبارات المنطقية فلتلك العقلية أثر كبير في تخفيف حدة الخلاف بين مختلف الجماعات والهيئات والسلطات وفي الحد من تعدد الأحزاب.

4. كفالة الاستقرار السياسي مثل الاستفتاء الشعبي الذي يخفف من حدة النزاع والى بث روح الاعتدال في نفوس الأحزاب السياسية والاستغناء عن اللجوء إلى حل المجلس البرلماني وإجراء الانتخابات، ومن عوامل عدم الاستقرار هو تعدد الأحزاب تعددا يصعب معه أن يحرز أحد تلك الأحزاب الأغلبية المكلفة للمقاعد البرلمانية الأمر الذي يترتب عليه حتما تشكيل حكومة ائتلافية[21].

5. ضرورة ربط الديمقراطية السياسية بالديمقراطية الاجتماعية أي ضرورة تكملة الإصلاحات الأساسية لضمان قدر من المساواة والتضامن الاجتماعي مع مراعاة الاحتياجات الفاعلية في آليات الاقتصاد في المرحلة الراهنة ولذلك لابد من تناول هذه الإصلاحات من زاوية ديناميكية تؤدي تدريجيا إلى سيطرة تامة للشعب العامل على وسائل الإنتاج وإلغاء نظام الطبقات وما يشمله هذا النظام من استغلال للعمل[22].

6. يجب احترام الإنسان العراقي بوصفه قيمة في ذاته واحترام إنسانيته واغناؤها وتمكينها من الإبداع بوصفه معيارا أساسيا للحكم على إصلاح المؤسسات أو إفسادها.

7. تأكيد حرية التعبير شرطا لاكتمال إنسانية الإنسان العراقي ومعيارا أساسيا في المشاركة الوطنية.

(21) عبدالحميد متولى، أزمة الأنظمة الديمقراطية، دار المعارف بمصر، بون سنة طبع، ص 158-160.

(22) سمير أمين، ملاحظات حول منهج تحليل أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد/ 4، 1984، ص 130.

8. ان يعد الحكم مسؤولية قيادية تمارس في صالح الأغلبية وفي إطار من التوافق الشعبي العام حول أهداف المرحلة التاريخية الراهنة وسبل تحقيقها.

9. التوجه نحو إقامة الديمقراطية في المجالس بغية التدرج بالسلطة من المركز إلى المستويات المحلية على نحو يضمن مشاركة أوسع للجماهير المنظمة في صنع القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من جهة ورقابة افضل من المجالس الشعبية المنتخبة على الفئة الإدارية المعينة من جهة أخرى[23].

مستقبل الديمقراطية في المجتمع العراقي المعاصر

وفي هذا الصدد، لابد للمجتمع العراقي من بناء طريقه المستقل إلى الديمقراطية؛ إذ انه من غير الممكن تقليد المجتمعات الغربية في تركيزها على الشكل والإجراء الديمقراطي على حساب المضمون الاجتماعي والاقتصادي لمدة طويلة من الزمن، كما انه من غير الممكن اتباع المجتمعات الشمولية التي لم تتمكن من توفير الحريات الديمقراطية للفرد حتى بعد ان حققت تقدما صناعيا كبيرا.

ولابد لهذا الطريق المستقل الذي يجب أن يسير فيه المجتمع العراقي بصورة خاصة ودول العالم الثالث بصورة عامة، من أن يوازن ويوفق بين تحقيق ذاتية الفرد ونزوعه نحو الحرية، ويبين الحاجة الاجتماعية إلى تطوير حسه بالتزامه

(23) عصام نعمان، آية الديمقراطية للوطن العربي، مجلة دراسات عربية، دار الطليعة للطباعة، العدد/ 3، 1981، ص 71-82.

الاجتماعي من خلال المواطنة والمشاركة على أساس انهما حق وواجب لخدمة الأهداف الاجتماعية والصالح للمجتمع ككل[24].

إن مقومات الديمقراطية في معناها الجوهري وفي انعكاسها على مبادرة الفرد وحركة المجموع في المجتمعات المتخلفة والنامية، تقف ضد المجتمع بعامة، فمن غير الشعور بالمساواة المعنوية والمادية، ومن غير ممارسة المشاركة، يصعب تفجير طاقات المواطن وتحرير مكنوناته الدفينة التي يسحقها الكبت والحرمان والخوف والتردد والشعور بالإهمال.

ومن دون التقاليد الديمقراطية يغيب الرأي العام عن ممارسة تأثيره الضروري في فرض احترام قيمة الإنسان، والعمل على توفير مستلزمات تقدمه، بل يصعب تحقيق السلم الاجتماعي؛ لأن الشعب لا يكون مصدر الشرعية، ومن غير الشرعية الشعبية تبقى الأنظمة معرضة للاهتزاز والاضطراب والثورة.

كما ان الانفتاح الحضاري والثقافي الدولي المعاصر نتيجة التحرير السياسي والثورة الثقافية في وسائل الإعلام والاتصال والتعليم تجعل مسألة الابتعاد عن الممارسة الديمقراطية محفوفة بمخاطر الصدام الاجتماعي بسبب الشعور بالاضطهاد والابتعاد عن ركب الحضارة[25].

ولا يعني ذلك الوصول إلى حد الطرح المعكس للاتجاه السائد في الفكر العربي، بمعنى آخر أن تعد الديمقراطية شرطا مسبقا للتطور الثقافي والاقتصادي-

(24) عبدالوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسية، ج 2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994، ص 750.

(25) المصدر نفسه، ص 755.

الاجتماعي كما يظهر لمن يعطى الطروح الجديدة التي تنظر إلى الديمقراطية كما لو أنها الحل السحري لكل المشكلات أو هي مدخل ضروري لكل مطالب الحرية السياسية والنمو الاقتصادية والتقدم الاجتماعي والازدهار العلمي والثقافي كما جاء في أحد البيانات الحديثة التي وقعها عدد من المثقفين العرب(26).

فالمطلوب هو ان تتجاوز العلاقة السببية ذات الاتجاه الواحد بين الديمقراطية والتطور الثقافي والاقتصادي-الاجتماعي، وان نمعن في تبين جدلية هذه العلاقة بحيث ندرك ان السعي إلى الديمقراطية هي عملية، نقطة البدء فيها العمل من اجل بناء حركة اجتماعية واسعة تنخرط فيها الجماهير بشكل نضالي. وفي هذا الإطار يؤدي النضال من اجل الديمقراطية إلى رفع الوعي وشحذ الهمم وتعبئة الطاقات للعمل المنتج الذي يحقق التنمية، بحيث تقود ممارسة الديمقراطية نفسها إلى الوصول بهذه العملية إلى غاياتها. وإذا كان بناء الحركة الاجتماعية الساعية إلى الديمقراطية هو نقطة الانطلاق، فلينصرف الجهد ما أمكن إلى تطور بنية مؤسسات المجتمع المدني وأدائها، ولا سيما الأحزاب والنقابات بخاصة الديمقراطية منها، لتصبح مؤسسات شعبية حقا... وذلك هو السبيل لإنقاذ الوطن.

وعلى هذا الأساس يبدو أن ثمة قضايا رئيسة يستحق التركيز عليها في المجتمع من أجل نجاح الديمقراطية وهي:

1. قضية الأنموذج الديمقراطي المرغوب فيه؛ وهل آن الأوان لحسم الجدل حوله في اتجاه الإقرار بالأنموذج الديمقراطي التعددي؟

(26) علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سابق، ص 276.

2. قضية تقييم التطور الديمقراطي الذي يختاره مجتمعنا العراقي في هذه المرحلة واستشراف آفاق هذا التطور.

3. قضية الظروف المرتبطة بالتطور الديمقراطي الكامل، فهل من المحتم أن تتوافر شروط معينة لهذا التطور، وما حقيقة العلاقة بين هذا التطور والأوضاع الثقافية والاقتصادية-الاجتماعية؟

4. قضية الحركة الاجتماعية المناضلة من أجل الديمقراطية ومدى ضرورتها وإمكانات بنائها[27].

خلاصة البحث

إن الديمقراطية ليست مفهوما جاهزا ومجردا أو نظاما ثابتا لا يحتاج إلا إلى التطبيق، وانما هي معركة تاريخية مستمرة يستدعي النجاح فيها العمل معا على ثلاث جبهات مترابطة، جبهة تحييد النفوذ الخارجي، ما يعني استغلال كل الفرص والعمل لإقامة كل التحالف التي تسمح بتوسيع هامش مبادرة المجتمع تجاه العالم الخارجي-وجبهة إصلاح الدولة بوصفها مؤسسة عامة وتعزيزها بالقوانين والإجراءات والتنظيمات التي تساعدها على تعزيز هامش استقلالها في عملها وتطوراتها وأهدافها بالمقارنة بالفئات البيروقراطية والاجتماعية الأخرى التي يسيطر عليه، وتحولها إلى أداة لخدمة مصالحها الخاصة بدلا من أن تكون مركز سلطة وطنية حقيقة، أي مكانا مشتركا للتقريب بين المصالح وتحقيق التسويات وإنضاج السياسات والقرارات المتعلقة بالمصلحة العامة، وجبهة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أي الأخذ قبل ما يسمح برفع معدلات التنمية وتحسين المستوى

---

(27) المصدر نفسه، ص 276.

المعاشي للسكان والتخفيف من التفاوت في توزيع الثروة الوطنية في إطار الحفاظ على الهامش الأكبر للاستقلال في القرار الوطني، وأخيرا جبهة الكفاح الفكري والعمل ضد النظم والقوى والأفكار والقيم السياسية القمعية والاستبدادية المنتشرة على امتداد الوطن.

ولا يمكن للحرية الديمقراطية ان تتجذر وتستمر وتتحول إلى حركة ثابتة ودائمية في الفكر والسياسة العراقية إلا إذا راعت في نضالها المستمر من اجل الحريات العامة وتداول السلطة والتعددية، حتمية الحفاظ على الاستقلال الوطني وضرورة التقيد بالتحالفات والتركيبات التي تسهم في دفع مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وهذا يعني أن أي انتصار للسلطة الديمقراطية على حساب الاستقلال الوطني وفرض التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لابد من أن يكون انتصارا مؤقتا لا مستقبل له ولا قيمة له. فمن الممكن لعدد من القوى الديمقراطية أن تصل إلى السلطة عن طريق الدعم الخارجي وعلى رماح القوى الأجنبية، لكنها لا تستطيع ان تبقى ديمقراطية أبدا؛ لان من المستحيل أن تعيش الديمقراطية من دون الالتزامات الوطنية.

ومن الممكن كذلك لعدد من القوى الديمقراطية أن تستلم الحكم من خلال تحالفات مشبوهة مع عدد من القوى المحلية الفاشية أو العميلة، ولكنها لن تستطيع ان تحرز أي تقدم في ممارسة القيم الديمقراطية. ومن الأفضل أن يكون التقدم بطيئا على الجبهة السياسية مع الاحتفاظ بالحد الأعلى من الاستقلالية وفرض التنمية على أن يكون سريعا في سياق تراجع في استقلالية الوطن وتدهوره، وتقهقر في وتائر نموها وازدهارها الحضاري.

Abstract

Democracy: Difficulties of its Practicing in the Current Iraqi Society: Analyctical Study in Field of Sociopolitics

Dr. Yamdān R. Muyammad(*)

This research endeavors to explore the reality of democracy of modern Iraqi society by shedding lights upon the difficulties that faces it's application in the Iraqi society. It also tries to demonstrate the most vital effects that it may leave on the society. It came as a result of the noticeable deficiency of Iraqi literatures tackling democracy.

This research concluded that we need a deepened Iraqi scientific study to acquaint democracy, including its mechanism, criteria and components when practicing it in our society.

The outcomes of this research are the following:

1- Democracy is not an existing revolution in a certain people culture, it is in fact the result of multiple internal and external factors.

(*) Dept. of Sociology - College of Arts / University of Mosul.

2- The current democracy in Iraq is considered to be an advanced step stemming from expanding the political participation. The insurance of democracy is only achieved when institutional multiplicity in its different forms and patterns is there.

3- Democracy in our Iraqi society is originally the birth of the growing social powers that pursues the political participation, in addition to political institutions failure to comprehend and meets its need.